

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون



الجلسة ١

المعقودة يوم الثلاثاء

٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا) ، الرئيس المؤقت

ثم: السيد إيسي (كوت ديفوار)
(نائب الرئيس)

شهر أيلول/سبتمبر، باليوم الدولي للسلم الذي أعلنت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٣٦ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر تكريسه للاحتفال بالمثل العليا للسلم في جميع الأمم والشعوب وفيما بينها، ولتعزيز تلك المثل.

والآن أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام دقيقة صمت أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت للصلاة أو التأمل.

البند ١١٥ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة
(المادة ١٩ من الميثاق) (A/49/400)

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل الانتقال إلى البند التالي من جدول أعمالنا أود، وفقا للممارسة المتبعة، أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/49/400 التي عممت في قاعة الجمعية العامة عصر اليوم، وهي تتضمن رسالة موجهة إلي من الأمين العام يبلغ فيها الجمعية العامة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

البند ١ من جدول الأعمال

افتتاح رئيس وفد غانا للدورة.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس وفد غيانا للدورة

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن افتتاح الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة،

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أدعو الممثلين إلى التزام الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، أقترح أن نحتفل أيضا، إذ نفعل ذلك، في هذا الثلاثاء الثالث من

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن أعضاء الجمعية العامة إلى الشروع في انتخاب رئيس الجمعية العامة للدورة التاسعة والأربعين.

اسمحوا لي أن أذكر بأنه وفقا للفقرة ١ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٣٨/٢٢ ينبغي أن ينتخب رئيس الجمعية العامة في الدورة التاسعة والأربعين من دولة افريقية.

وفي هذا الصدد، أبلغني رئيس مجموعة الدول الافريقية بأن المجموعة أيدت ترشيح السيد أمارا إيسي ممثل كوت ديفوار لرئاسة الجمعية العامة.

ومراعاة لأحكام الفقرة ١٦ من المرفق السادس للنظام الداخلي، أعلن بالتالي انتخاب سعادة السيد أمارا إيسي، من كوت ديفوار، رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين بالتزكية.

أتقدم بأحر التهاني لسعادة السيد أمارا إيسي، وأدعوه الآن إلى تولي الرئاسة.

أرجو من رئيس المراسم اصطحاب الرئيس إلى المنصة.

تولى السيد إيسي الرئاسة.

خطاب السيد أمارا إيسي، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية). إذ أتولى رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن أحر شكري على الثقة التي أولتني إياها الجمعية وعلى الشهادة التي أعطتها، من خلالي، لبلادي ولافريقيا كلها. وأدرك أنني، إذ أتولى هذا المنصب الرفيع، أقبل شرفا كبيرا ومسؤولية جسيمة. وسأحاول بكل ما في وسعي الوفاء بهذه المسؤولية بالكامل، على غرار سلفي، السيد صمويل إنسانالي.

لقد أعطى السيد إنسانالي، خلال فترة الـ ١٢ شهرا الماضية، زخما جديدا لعمل الجمعية العامة، واسهم في إعادة توجيه أفكارنا وأعمالنا في ميدان التنمية والتعاون الدولي. وكخليفة له سأسعى جاهدا إلى الحفاظ على روح الوثام والحوار التي سادت الدورة الثامنة والأربعين. ولا أشك في أنني في اضطلاعي بمهمتي

بأن هناك ١٤ دولة عضوا متأخرة عن تسديد اشتراكاتها المالية إلى الأمم المتحدة وتنطبق عليها أحكام المادة ١٩ من الميثاق. وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق:

«لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها».

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومة؟
تقرر ذلك

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين، (المادة ٢٨):

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض.

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقضي المادة ٢٨ من النظام الداخلي بأن تعين الجمعية العامة في بداية كل دورة، بناء على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء.

وعلى ذلك، يقترح أن تتألف لجنة وثائق التفويض للدورة التاسعة والأربعين من الدول الأعضاء الآتية: الاتحاد الروسي، البرتغال، توغو، سورينام، الصين، فيجي، ناميبيا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الدول التي ذكرتها قد عينت أعضاء في لجنة وثائق التفويض؟

تقرر ذلك.

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب رئيس الجمعية العامة

عملها، وهو ما بدأناه بالفعل. ولكن تجنبنا لسير الأمم المتحدة في طريق يحيلها إلى شيء فات زمانه، يجب أن تكون التغييرات الحاصلة مخصصة كل الإخلاص للميثاق المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥.

وفي الوقت الذي تفرض فيه المصالح الوطنية الذاتية نفسها، وتتوارى فيه فضائل التضامن، تظل الأمم المتحدة الملاذ الأخير. ولهذا، لا بد أن نستلهم في أعمالنا التضامن والتعاون اللذين يقوم عليهما الميثاق. ويبقى علينا، نحن ممثلي الدول الأعضاء في الجمعية العامة، وهي الجهاز الأساسي للمنظمة، أن نقيم توقعات شعوبنا وآمالها واحتياجاتها العاجلة وأن نستجيب لها على الوجه الصحيح. إن التحديات التي سيتعين علينا مواجهتها، والتي تزداد تعقيدا بسبب ما بينها من ترابط، تحديات متعددة الأوجه وغير متوقعة. يجب إذن أن تكتمل كل معاني فكرة التضامن، لنضمن بناء مجتمع أممي حقيقي.

إن الانتقال من نهاية المواجهة الأيديولوجية إلى إقامة عالم سلمي ووحدة مصير أمر ليس بالسهل. ويبدو أن الاتجاهات التي ظهرت منذ نهاية الحرب الباردة، وأبرزها انتشار الحروب الأهلية، اتجاهات تزداد قوة. فمن أصل الـ ٨٢ صراعا التي شهدتها السنوات الثلاث الأخيرة، كان ٧٩ صراعا داخلي الطابع، وفي حالات مثل حالي يوغوسلافيا السابقة ورواندا، أسفر الصراع عن سياسات منتظمة قائمة على "التطهير العرقي" بل حتى الإبادة الجماعية.

ولكن هذه الصراعات لا تشكل إلا جانبا واحدا فحسب من الطريق الذي يتجه إليه عالمنا. ففي بلدان نصفي الكرة الشمالي والجنوب على السواء، نشهد تصاعد التنصب وكراهية الأجانب، أي باختصار الخوف مما هو مختلف، ومن جميع الاختلافات: لون البشرة، اللغة، الأصل العرقي، الجنس. ولنأخذ أيضا أوجه الإحباط العديدة، على المستويين الفردي والجماعي، الناجمة عن انتشار الفقر، والحرمان والظلم الاجتماعي. وحيثما يرتفع البؤس الانساني تتولد أيضا التهديدات لعالمنا: تدهور البيئة، واستنفاد الموارد الطبيعية، وتسارع الهجرة من الريف، وتزايد أحياء الأكواخ الحقيبة بالقرب من الحواضر الكبرى، وتفشي العنف في المدن، وتفكك النسيج الاجتماعي والادمان على المخدرات. إن الإرهاب الدولي، والانتشار النووي، وتفشي الأوبئة، والبطالة، والمجاعة والكوارث الطبيعية، والنمو السكاني بلا ضابط - كل ذلك مدرج في قائمة شواغل اليوم. وبالطبع إن معظم هذه التهديدات العالمية ليس بجديد. فالبعض منها كان يجري حجه واحتواؤه في ظل القمع والتكتم

الشيقة تكن حساسة سأحظى بدعم الدول الأعضاء والأمانة العامة، وأنا واثق من أنه لن يدخر وسع في تقديم هذا الدعم. وأنا، من جانبي، أؤكد استعدادي التام للعمل بجهد من أجل إنجاز أعمالنا بنجاح.

وإذ تخالجننا مشاعر الحماسة والعزيمة على تحقيق أهدافنا، فإن أفكارنا تتجه أولا إلى إفريقيا وإلى بلدي، كوت ديفوار. إن قيم بلادي متجسدة في قيم المجتمع الدولي، الذي تشكل الأمم المتحدة رمزه الحي. وكوت ديفوار، التي كان لي الشرف العظيم في تمثيلها هنا على مدى عدة سنوات، ما فتئت تؤكد على تمسكها بالتعاون الدولي وتكرس نفسها دوما لعمل منظمتنا. ألا يذكرنا التفكير في هذا العمل، الذي يقوم على قيم السلم والتسامح والحوار والكرامة الإنسانية والعدالة والانصاف. والتضامن، باسم فيليكس هوفويه بوانيه؟ إن تعاليم أول رئيس لجمهورية كوت ديفوار، تشد أزري، وسوف أبقى نصب عيني، وأنا أمارس مسؤولياتي، رسالته السياسية، الوثيقة الصلة بالرسالة التي أعلنها ميثاق الأمم المتحدة. إن تركته، التي تأسست عليها كوت ديفوار كدولة قائمة على حكم القانون، لا تزال في الحفظ والصون.

والتحول المثير للعجاب الذي حدث في كوت ديفوار من خلال التطبيق الصارم للقانون الدستوري إنما يملؤنا عن حق بالفخر. إن العملية الديمقراطية، التي أدت إلى تولي فخامة السيد هنري كونان بيدي منصبه كرئيس للجمهورية، أثبتت للعالم مدى نضوج شعبنا. إن الرئيس هنري كونان بيدي الوريث عن جدارة للعمل الهائل الذي تركه سلفه القدير، والاقتصادي البارز، والدبلوماسي المجرب ورجل السياسة، يلمس تماما مشاكل عصرنا. وسيسهم في تصديده للتحديات التي تواجه عالمنا، اسهاما مستنيرا أمام أعين المجتمع الدولي.

إن التواتر السريع للأحداث التاريخية منذ نهاية الحرب الباردة جعلنا نعتقد وضوح الطريق حتى أصبح من الضروري أن نتمسك بتطبيق بل أن نطالب بتطبيق المبادئ الأساسية التي تأسست عليها الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ - وهذا شاهد على أن ميثاق سان فرانسيسكو لا يزال اليوم صحيحا كل الصحة. وإذ أقول ذلك لا تفوتني التغييرات الكبيرة التي طرأت على الساحة الدولية خلال العقود الخمسة الماضية، وأعلم أنه حدثت تغييرات عميقة في منظمتنا أيضا، ليس أقلها زيادة عدد الأعضاء إلى ما يقرب من أربعة أمثال ما كان عليه. وبالطبع، تفرض علينا هذه التقلبات أن نكيف تدريجيا وظائف منظمتنا ورسالتها وطرق

إن القيم الأخلاقية التي تم التأكيد عليها مجددا في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣، قد أوجت باعتماد تدابير لتعزيز إقامة الديمقراطية والاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان ينطوي بالتأكيد على جوانب ايجابية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ومع ذلك، قد يكون من الضروري تحاشي الوقوع مرة أخرى في فخ تقليد الآخرين تقليدا أعمى، وهو الفخ، الذي أدى، عندما أخذت البلدان الأفريقية تستقل في ١٩٦٠، إلى تقليد النماذج السياسية الخارجية دون مراعاة للمعايير التاريخية الاجتماعية أو المعالم الثقافية للبلدان المتلقية. ويجمل بنا الاعتراف بالدور النشط لحركات المشاركة الشعبية في توطيد الديمقراطية والسلم. إن موجة تعميم الديمقراطية التي ما فتئنا نشهدها منذ ١٩٨٩ تظل هشة جدا لأنها تنصب أساسا على البلدان النامية. وإذا لم تنجح العملية الديمقراطية قريبا في إطفاء الظلم للعدالة والانصاف بين السكان المحرومين في عالمنا، فإن المرء يخشى من ظهور حالات يتعذر التحكم بها فتكتكم من جرائها الديمقراطية. فماذا تعني في الواقع لهؤلاء السكان قيم السلم والحرية والعدالة والمساواة؟ انها مجرد كلمات وتجريدات لا معنى لها إذا لم تؤد إلى تحسن ملموس في ظروفهم المعيشية. إن حرصها الدائم على النهوض بالسلم وضمائه، يحمل منظمنا على الاضطلاع بأعمال تستحق الثناء وقد تكثفت هذه الأعمال على نحو كبير في السنوات الأخيرة. إن ردود الفعل المختلطة التي تثيرها أحيانا تدخلات حفظ السلم، ينبغي ألا تمنعنا من الاشادة بمنظمنا على ما تبذله من جهود في هذا المضمار. فخلال أقل من أربع سنوات شهدنا ثورة حقيقية في نهج التدخل من جانب الأمم المتحدة، التي لم يحدث من قبل قط أن طلب منها أن تنهض بكل هذا العدد من الجهود لانهاء الصراع، أو فض الأزمات أو السعي لايجاد الحلول السياسية. ولقد أظهرت على مدى السنوات ومن خلال الخبرة التي تراكمت لديها في مجالات متعددة، قدرة هائلة على التكيف مع الحالات المعقدة التي يجب عليها التصدي لها. ومع ذلك، أصبح من الشائع توجيه النقد للأمم المتحدة، بالرغم من أن تصرفاتها هي مثار مسؤولية تترتب على الدول الأعضاء فيها.

خلال الحرب الباردة. وما هو الآن يبرز من جديد بأشكال بالغة الخطورة على البشرية. ومن حسن الطالع، إن نهاية الحرب الباردة عززت عودة السلم فيما بين الأمم. فكيف يمكن أن لا نبتهج بالتقدم الكبير الذي تحقق باتجاه السلم؟ إن الحالة في الشرق الأوسط، واستعادة فلسطين للسلطة في غزة وأريحا، والاتفاق الذي وقع مؤخرا بين إسرائيل والأردن، والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هي الأمثلة الأروع على هذا. والنتيجة النهائية لهذه العملية ينبغي أن تتمثل في التوصل إلى سلم عالمي يقوم على احترام الحقوق الوطنية للفلسطينيين وتطبيع العلاقات بين جميع الدول في المنطقة. وكيف لنا ألا نشير إلى الأمل الكبير الذي بزغ في نيسان/أبريل ١٩٩٤ في جنوب افريقيا عندما عقدت الانتخابات الحرة التعددية التي سجلت نهاية معقل العنصرية والفصل العنصري الذي ظل عقودا طويلة يشكل وصمة عار للضمير العالمي؟ إن هذا الوقت مناسب للترحيب بالدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في نضال كان ينصب أساسا على شيء لا يقل خطورة عن الحفاظ على كرامة الإنسان. واسمحوا لنا أن نعرب أيضا عن الأمل في أن يفضي الحوار الذي ظهرت بوادره في أيرلندا إلى تحقيق السلم في ذلك البلد الذي طالبت معاناته. وفي الساعات القليلة الماضية، أخذت آفاق استعادة الشرعية الدستورية في هايتي تتحول بصورة متزايدة إلى حقيقة واقعة. وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) إنما هو تعبير عن حقيقة أن القانون يمكن أن ينتصر على القوة والعنف وأن الشرعية الديمقراطية يمكن أن تسود على العسف السياسي. إن الحالة الدولية الجديدة تعزز دور الأمم المتحدة، التي أخذت تبرز بوصفها الهيئة المثلى للتعبير عن ارادة المجتمع الدولي على العمل صوب بناء السلم والسعي من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة. إن هذين الهدفين لا انقسام بينهما ويتوقف أحدهما على الآخر، كما أكد ذلك الأمين العام في "خطة للسلم" (A/47/277) وفي مشروع "خطة للتنمية" حين قال إن السلم لا غنى عنه للتنمية كما أن التنمية لا غنى عنها للسلم. وأضيف بأنه لا يمكن تحقيق سلم دولي دائم دون إقامة دولة القانون.

تواكبها تعبئة منقطعة النظير لجهود المجتمع الدولي لصالح التنمية. ويصدق هذا بدرجة أكبر لأن الانخفاض الثابت في النفقات العسكرية في شتى أنحاء العالم منذ ١٩٦٧ - حوالي ٣,٦ في المائة في السنة - يتيح عائدات، من قبيل غنائم السلم، تصل اليوم إلى ٩٣٦ بليون دولار. وللأسف فإن هذه المبالغ الهائلة لم تخصص للتنمية.

والمساعدة الانمائية الرسمية ولا تزال بعيدة عن بلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، بل إنها تراجعت وهبطت من ٠,٣٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٨٠ إلى ٠,٣٣ في المائة في ١٩٩٢ - ١٩٩٣. ووفقا لتقرير قدمه الأمين العام في أيار/مايو ١٩٩٤ بناء على طلب من الجمعية العامة، قد سجل هبوط عام يتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة في المساهمات الطوعية المقدمة للوكالات والبرامج التي تدرج في إطار برامج الأمم المتحدة الانمائية. وأضيف إلى هذا بأن النمو الأساسي في تمويل عمليات صون السلم والمساعدة الطارئة قد أثر تأثيرا كبيرا على جهود الأمم المتحدة في مجال التنمية. فإن أكثر من ثلثي مبلغ الـ ٧ بلايين دولار الذي تلقتة منظومة الأمم المتحدة في ١٩٩٢ (دون احتساب مجموعة منظمات بريتون وودز) قد خصص بالتالي لعمليات صون السلم والمساعدة الانسانية. وينبغي التأكيد على أنه في ١٩٩٢، قامت البلدان النامية بأداء ١٦٠ بليون دولار على سبيل سداد الديون - أي ما يصل إلى المثلين والنصف لمبلغ المساعدة الذي استفادت منه.

وفي ضوء هذه الحالة، يمكن فهم إشارة سلفي، السيد انساني، إلى تفضي الشعور بالخيبة وتبدد الآمال إزاء عمل الأمم المتحدة في ميدان التنمية.

ومن المفارقات، إن ما نشير إليه عادة على أنه شعور المانحين بالاعياء إنما يأتي في فترة تجديد مثمر لطرائق ونهج واستراتيجيات منظومة الأمم المتحدة في ميدان التعاون من أجل التنمية. وأورد فقط بعضا من أبرز الأمثلة على ذلك. إن تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي السنوي عن التنمية البشرية يحاول منذ صدوره للمرة الأولى في عام ١٩٩٠ تجاوز الاحصائيات المجردة. لينقل للقارئ صورة عن حقائق التنمية في الحياة اليومية للأفراد.

إننا نشهد، في حقل الأنشطة التنفيذية، تقدما كبيرا يتوافق مع نهج تكاملي على الصعيد الوطني ويحاول، بوسائل منها إجراء حوار مستفيض مع السلطات في البلدان المعنية، أن يحدد على نحو أفضل

فهل كنا نقدر دوما عواقب القرارات التي اعتمدها؟ ألم نتصرف استنادا إلى مصالح محددة؟ هناك ضرورة لإجراء حوار صريح بشأن المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدولي. وفي هذا الإطار، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية أمر أساسي، والجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل هذا الهدف جديرة بالشناء. ويجري توطيد التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات دون الاقليمية. ومن المناسب الاستمرار في هذا الجهد بهدف تحسين تنسيق العمل في مجال الحيلولة دون وقوع المنازعات وتسويتها.

إن الجمعية العامة هي الوديع لمصالح المجتمع الدولي. وعليه فإن أية عملية لاعادة تشكيل هيئات منظمنا لابد وأن تنفذ من إجراءات بالتوافق مع الجمعية العامة. غير أن أهم شيء في نظري يظل هو عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية.

إن التفكير في هذا المجال لابد وأن ينبني على تقييم مسبق للنظام الاقتصادي الدولي، الذي أرسيت دعائمه المؤسسية في نهاية الحرب العالمية الثانية. فبعد خمسين سنة، وفي ضوء الاضطراب الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي، أصبح من الواضح أن هذا النظام بحاجة إلى تجديد. والمشروعات الطموحة الرامية إلى إقامة نظام جديد على الصعيد العالمي لم تؤد إلى نتيجة في الماضي. ولاشك في أن الفشل الذريع يتجلى بأحلى صوره في اجتماع قمة الشمال والجنوب الذي عقد في كانون في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، فقد صرح مؤخرا أحد الداعين إليه بأن القرارات المتخذة آنذاك "اصطدمت بمصالح ضخمة وظلت علميا حبرا على ورق".

إلا أننا ينبغي أن نسلط الأضواء على إنشاء منظمة التجارة العالمية، الذي تقرر في ختام جولة الأوروغواي. وهذه المنظمة مطلوب منها أن تصبح أحد المحافل التنظيمية في مجال التجارة التي يشعر الاقتصاد الدولي بحاجة ماسة إليها. وبالمثل، ينبغي إيلاء مزيد من التفكير لمهام ووظائف منظمات مجموعة بريتون وودز، فضلا عن مفهوم الأمن الاقتصادي العالمي.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار التفاوتات في مستويات التنمية - وأود أن أذكر بأن بلدان الشمال يسكنها خمس سكان العالم، ولكنها تحظى بأربعة أخماس دخله - لجاز لنا أن نتصور أن نهاية الحرب الباردة كان ينبغي أن

تنوع السلع الذي يقترن به، والذي ينبغي إيلاؤه المزيد من النظر.

ومع تحرير اقتصاداتنا، لابد أن نشهد انفتاح مجالات سياسية جديدة تكفل مشاركة سكاننا إن هذا تحد آخر تسنى لمعظم البلدان الأفريقية أن تتصدى له في العقد الراهن. إن أنظمة الحزب الواحد أصبحت اليوم من الشواذ في قارتنا، وباتت التعددية هي القاعدة. والمجتمعات المدنية يشتد الآن ساعدها وتمتد بجذورها في كل مكان. إن معظم الحكومات تجري انتخابات حرة وتعددية، والفصل بين السلطات يشتد فعالية. وبعبارة أخرى، فإن مبدأ مسؤولية الزعماء الأفارقة تجاه شعوبهم يجري التأكيد عليه في كل مكان، وذلك تحت الأعين الواعية لصحافة متنوعة ومزدهرة. طبعاً، إن الطريق إلى التعددية ليس دائماً طريقاً سهلاً، والقوى السياسية كثيراً ما تجد صعوبة في تخليص أنفسها من نظام موروث عن عهود الحزب الواحد، وحرية الإعلام لا تفهم دائماً فهماً جيداً. ومع ذلك، فإن الديمقراطية في إفريقيا قد خطت في أعوام قليلة خطوة ملحوظة إلى الأمام.

وعلى أساس هذا الجهد الاقتصادي والسياسي معاً، تعمل إفريقيا على التصدي للتحديات الأخرى، ولا سيما تحدي حماية البيئة وهو مجال باتت الشعوب الأفريقية، بفضل اتصالها التقليدي، بالطبيعة تدرك أخطاءه ادراكاً متزايداً.

إن الأفارقة، الذين ظلوا قروناً عديدة ضحايا لتجارة الرقيق والاستعمار واصطدام الحضارات، ظلوا يحلمون بالوحدة أثناء مقاومتهم المشتركة. وفي مواجهة التجمعات السياسية والاقتصادية والثقافية الكبرى التي تترسخ في أنحاء أخرى من العالم، ترسي الدول الأفريقية الآن قواعد التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. يجب علينا أن نتحرك بعزم إلى الأمام وأن نترجم إلى الواقع الخطة التي أقرتها منظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيه ١٩٩١، أي خطة المجموعة الاقتصادية الأفريقية. والمسيرة باتجاه التكامل الاقتصادي والسياسي للقارة ستوفر أيضاً حلاً للمشاكل السياسية الناجمة عن الاستعمار، الذي خلف لنا حدوداً أشار إليها فيليكس هوفويه - بوانيه بأنها "جراح التاريخ التي يتعذر محو آثارها".

وأفريقيا، كما يرى المشاهد بسهولة، ليست مستسلمة ولا متبلدة الحس في مواجهة صعوباتها الهائلة. فهي تؤكد شخصيتها وتحمل مسؤولياتها

الأولويات القطاعية وأن ينسق أنشطة مختلف المانحين وأن ينهض بالتنفيذ الوطني للمشاريع الانمائية.

ومن خلال نهج خلاقة مثل نهج مفهوم التنمية المستدامة ومفهوم الأمن البشري، وهي نهج ستزداد وضوحاً وثراءً عن طريق المناقشة الجارية حول "خطة للتنمية"، ستتمكن الأمم المتحدة من إظهار قدرتها على التصدي للتحديات العالمية التي ذكرتها. وهذا قول تسانده النتائج الأخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر السكان والتنمية الذي انعقد بالأمس القريب. أما مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، والذي سينعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، فسيتيح أيضاً إقرار مفهوم للتنمية يقوم على الأمن البشري.

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قد أحرزت تقدماً كبيراً، لا تزال توجد صعوبات أمام تمويل البرامج التي أقرت في إطار جدول أعمال القرن ٢١، وهذا يطرح تساؤلات عما إذا كانت البلدان المانحة قد وفّت بجميع التزاماتها.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي عن التنمية دون ذكر حالة إفريقيا بصورة خاصة، حيث يوجد بها ٩٠ في المائة من مجموع أقل البلدان نمواً. فإفريقيا هي بالفعل القارة الشاهدة لأنها عانت دائماً ولا تزال تعاني الفقر المدقع والكوارث الطبيعية والنزوح والهجرة الجماعية والتوجهات الأيديولوجية التي تبرر الاضطهاد الداخلي وفي بعض الأحيان الإبادة الجماعية. إن نظرة وسائط الإعلام الدولية لإفريقيا تتفاوت بين الاشفاق والتفريغ السلبي والملل. فكم من مرة سمعت أو قرأت، في السنوات الأخيرة، أن قارتي إنما هي قارة هائمة على غير هدى، قارة في ضائقة، قارة تحتضر.

وعلى الرغم من هذه الصورة السلبية، فإنني على اقتناع بأن الاتجاهات التي رأيناها منذ أزمة الثمانينات يمكن عكسها. فإفريقيا، على الرغم من جروحها المفتوحة العديدة، ولا سيما في أنغولا ورواندا والصومال وليبيريا، تستعيد الآن ثقتها وتعمل متفانية على رسم الخطوط العريضة لمستقبلها بنفسها.

إن إفريقيا تدرك الآن التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها، والاستراتيجيات التي يتعين تنفيذها بغية التصدي لهذه التحديات. ويجب علينا مواصلة بذل جهودنا لصالح المشاريع الجارية في منظماتنا، والبعض منها أصبح الآن في طور التنفيذ. وأعني بذلك على الأخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإفريقيا وصندوق

إن عام ١٩٩٥ سيكون عاما فاصلا لمنظمتنا. فالأمم المتحدة، بالإضافة إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، وبسنة الأمم المتحدة للتسامح، ستعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي للمرأة. وهذه الاجتماعات المتعددة يرجى أن تسفر عن تعهدات مواكبة لتدابير محددة للنهوض بالإنسان وبالتضامن الدولي.

إنني على اقتناع بأن الدول الأعضاء ستتمكن من جعل الأمم المتحدة على مستوى احتياجات وتحديات العصر. ولا يسعني، ان أقول هذا، إلا أن أفكر بكلمات الكاتب الفرنسي ألبير كامو:

«على كونهم قادرين على عمل كل شيء، لم يقدموا إلا على أقل القليل» فلنحرص على تفادي أن تصدر الأجيال المقبلة حكما علينا كهذا الحكم بسبب تقصيرنا في الوفاء بالتزاماتنا تجاه شعوبنا التي تتجسد ارادتها العامة وتمثل في الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠

وتقرير مصيرها بيدها واضعة الحلول لنفسها ولكن ليس بدون الدعم النشط من المجتمع الدولي. وفي الوقت الذي تقبل فيه الشعوب الافريقية، تقديم أبلغ التضحيات، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يستسلم للشعور بخيبة الأمل أو الكلل. فتضامن الشعوب يجب أن يتأكد، أكثر من أي وقت مضى، وأن يؤدي ثماره.

لذلك، أود أن استذكر كلمات قالها رئيس الوزراء الياباني السابق السيد هوساكاوا الذي أشار، في خطاب له أمام المؤتمر الدولي المعني بـافريقيا في طوكيو، إلى مثل ياباني يقول:

«إن سهما واحدا يمكن كسره بسهولة، ولكن ثلاثة أسهم معا لا تنكسر».

وقد أضاف السيد هوساكاوا قائلا:

«ولعل مفتاح حل المشاكل التي تواجهها افريقيا يتمثل في الاسهم الثلاثة التالية: جهود الحكومات الافريقية، والمشاركة النشطة من جانب الشعوب الافريقية، والدعم الحار من المجتمع الدولي».